

مذكرة

النساء يعدن صياغة العراق

العراق, كانون الاول ٢٠١٧

بدأ المشروع "النساء يعدن صياغة العراق" وتسهيله من قبل elbarlament.

يُدمع هذا المشروع من قبل وزارة الخارجية الألمانية الاتحادية ممول من ifa -Institut für Auslandsbeziehungen (معهد العلاقات الخارجية) برنامج التمويل zivik.

المحتويات

- ١- المقدمة
- ٢- وضع المرأة في العراق
- ٣- اهداف مذكرة برنامج تمكين حقوق المرأة
- ٤- المستهدفون من المذكرة
- ٥- لمحة عن برنامج تمكين حقوق المرأة
 - محور السلام والحوار
 - محور هيكله الدولة والفيديرالية
 - محور المساواة بين الجنسين والعنف ضد المرأة، قانون الاحوال الشخصية
 - المشاركة السياسية للمرأة
- ٦- التوصيات

١- المقدمة

نحن مجموعة من اقليم كردستان ووسط وجنوب العراق المهتمات بواقع المرأة العراقية، نحن المؤمنات بعراق واحد على الرغم من كوننا من مختلف المكونات والاعراق ومن مختلف الاصول الدينية، نحن مجموعة من الناشطات والسياسيات والحقوقيات والاعلاميات اتفقنا على اننا نريد نظاماً ديمقراطياً مؤمن بضرورة مشاركة المرأة في جميع الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

نحن ايضاً لدينا رغبة في مناقشة واسعة لهذه المذكرة في المجتمع المدني، والبرلمان، ووسائل الإعلام، ومع المراجع الدينية كافة، كما نرغب في تطويرها إلى برنامج نسائي سياسي.

يمر العراق باوضاع سياسية معقدة انعكست على مجمل الحياة العامة والمرأة خاصة، فقد اخفقت القوى السياسية في ايجاد حلول للمشاكل المتراكمة ومن ضمنها تردي الواقع الاجتماعي والاقتصادي وسوء الاوضاع الامنية وتدهور الجانب الخدمي .

اذ ان الحكومة العراقية بعد التغيير فشلت في تطبيق مبادئ الديمقراطية حسب ما جاء في الدستور حيث تم اعتماد الهويات الفرعية والطائفية بدلاً عن هوية المواطنة مما ادى الى تدمير النسيج الوطني، اذ انتهجت الاحزاب السياسية الحاكمة مبدأ المحاصصة السياسية والتمييز بين المواطنين على اساس عرقي وطائفي لتحقيق غاياتها، ما ادى الى قتل روح المواطنة لدى الكثير من افراد الشعب وولد ردود افعال في الشارع العراقي تجسدت في قيام حركات احتجاجية واعتصامات اضافة الى تشضي بعض التحالفات وانشقاقات داخل الكتل السياسية واحزابها وظهور تيارات جديدة وارتفاع اصوات المعارضة لسياسة احزاب السلطة، وقد زاد الوضع تعقيداً احتلال القوى الظلامية (داعش الارهابي) ثلث الاراضي العراقية في العام 2014 كان نتيجتها حملات نزوح جماعية من المناطق الواقعة تحت سيطرتها، وان ضعف الدولة العراقية ادى الى تدخلات خارجية واقليمية وتنفيذ اجندات هذه الدول في الساحة الداخلية وجعلها مسرحاً للصراع وكان نتيجته اتساع الفجوة بين المواطن والسلطة الحاكمة، ان مجمل هذه الاحداث اثرت بشكل كبير على وضع المرأة العراقية.

٢- وضع المرأة في العراق

حيث تواجه المرأة العراقية من مختلف المكونات تحديات كبيرة, اذ تعاني من ظلم وتمييز واضطهاد و هي تعيش تحت سيطرة الفكر الذكوري المهيمن على المجتمع العراقي, فلا تزال تجري بحقها اجراءات تعسفية وممارسات عنيفة تعود معظمها الى منظومة العادات والتقاليد والفهم الخاطئ للدين التي بدورها اصبحت اعلى من القوانين, بعد سيطرة الاحزاب الاسلامية التي اخذت تقرض الشرائع والقوانين من نفسها على المرأة وتدعمها بنصوص فقهية واصبحت جزء من اديولوجيا سياسة تمييز المرأة وعدم مساواتها بالرجل, لتمنعها عن المشاركة الكافية في الحياة السياسية والاجتماعية وحتى الحياة الاقتصادية, فان تغييب المرأة العراقية عن ساحة الاحداث يتخذ طابع دينياً وطابع عرفي عشائري احياناً, فقد حكمت على المرأة هذه النظرة الضيقة التي تحصر دورها في ادارة شؤون الاسرة فقط نتيجة الخلفية الثقافية والاجتماعية في المجتمع العراقي التي حدثت من دور واحلام المرأة تحت مسمى الحلال والحرام, فعلى الرغم ان العراق عضو في اتفاقية سيداو الدولية لمناهضة التمييز ضد المرأة الا انه لم يوائم التشريعات الوطنية مع التزاماته الدولية, فلا يزال هنالك نقص كبير في ثقافة المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع العراقي, فقد عانت المرأة العراقية الويلات بسبب التغيرات التي طالت الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ففي سنوات سيطرة تنظيم داعش الارهابي على بعض المحافظات العراقية في العام 2014 ولمدة ثلاث سنوات, عانت المرأة العراقية افظع الجرائم التي تخدش الضمير الانساني, فقد تعرضن للبيع والشراء والاعتصاب الجنسي وقتل اطفالهن فقد تعرضت النساء بصورة عامة الى قيود مشددة على لباسهن وحريةهن الشخصية فلا يسمح لهن بالخروج الا بعد ارتداء النقاب وبصحبة محرم وهذا ما ادى الى عزلهن عن الحياة العامة, وعانت المرأة الايزيدية بصورة خاصة الى ابشع الجرائم التي تطل الانسانية جمعاء حيث تم اختطاف الالاف منهن وقتل كبار السن والتمثيل بجثثهن, وسبي الشابات والقاصرات و اغتصابهن وبيعهن جوارى في سوق النخاسة.

وعانت ويلات النزوح ومشاهدة ابشع مناظر قتل اولادهن وازواجهن وابائهن امام اعينهن من قبل تنظيم داعش, واختطاف بناتهن الى مصير مظلم واستخدام النساء الكيبرات بالسفن كدروع بشرية, وفرض الذل والاهانة عليهن.

اما النساء في باقي المناطق فقد واجهن نتيجة الحروب والحصار الناتج عنها والارهاب الذي تعرض له العراق بدفع ثمن مضاعف افرزت اعداد كبيرة من النساء الارامل الفاقات الى المؤهلات التي تمكنهن من اعالة عوائلهن واطفالهن, مع قلة توافر فرص العمل نتيجة هيمنة الثقافة

الذكورية في المجتمع العراقي وفي المناطق الجنوبية بالذات وكذلك غياب سلطة الدولة وظهور الاعراف العشائرية .

ورغم كل ما عانتها المرأة من ظلم وجور فإن دورها في البرلمان لم يكن بالمستوى المطلوب, فوجود المرأة في الغالب هو شغل مقاعد وفق ارادات سياسية وحزبية.

فالمرأة البرلمانية رشحت عبر المحاصصة الطائفية ولم تأخذ استحقاقها الحقيقي وفق ما تملكه من مؤهلات وقدرات قيادية, اذ كان تمثيلاً شكلياً, فرغم وجود الاحداث والتحويلات التي طرأت على الساحة العراقية التي يجب ان تلعب المرأة القيادية دور مميز فيها نراها اشبه ما تكون مغيبة عن مواقع صنع القرار, فلا يوجد دعم للمبادرات النسوية من قبل الاحزاب السياسية لتغيير الوضع ومساعدة المرأة القيادية في اخذ دورها الحقيقي, في حين نرى بعض البرلمانيات يعملن بالضد من حقوق المرأة وتطلعاتها ويطالبن بتسريع قوانين متعسفة تسلب المرأة حقوقها, وهناك اصوات اخرى من ترفض عمل المرأة في بعض الاماكن بحجة معارضتها للعادات والتقاليد, ومن المشاكل التي فرضها واقع سياسة المحاصصة على المرأة البرلمانية هو وجوب طاعتها وولائها الى الاحزاب المنتمية لها الامر الذي جعلها تحت سلطة رؤساء الاحزاب والكتل السياسية, ولم تنته معاناة المرأة العراقية الى هذا الحد وانما امتدت لتشمل الاعتقالات والقتل الذي تتعرض له في ظل الظروف الامنية السائدة , جعل هاجس المرأة بمختلف اطيافها هو الاستقرار الامني لتحصنها وتؤمن لها ولاسرتها الحياة المطمئنة.

ومن ابشع الانتهاكات الصريحة هو مشروع تعديل قانون الاحوال الشخصية رقم 188 لسنة 1959 الذي اصبح انتكاسة لوضع لحقوق المرأة وغصب لطفولتها, كونه يرجع بوضع التشريع الى ما قبل تشريع قانون الاحوال الشخصية عام 1959, اذ كان الوضع قبل هذا التاريخ يعطي حق الافتاء والفصل في دعاوى الاحوال الشخصية الى محكمة الاحوال الشيعية, ومحكمة الاحوال السنية, فكان الوضع مربك لكثرة الفتوى وتشعب الاجتهادات الفقهية.

فإن اهلية الزواج وفقاً لمشروع التعديل هو غير ثابت وغير موحد اذ سيكون سن اهلية الزواج ليس كما هو ثابت وفق القوانين الحالية النافذة, وانما من يقرر سن الاهلية للزواج هم رجال الدين كلاً حسب مذهبه فقسم منهم ذهب الى التسع سنوات والقسم الاخر ذهب الى ثلاثة عشر سنة, ان تشعب الاحكام القضائية وتشعب الفتاوى للمرجعيات الدينية ستؤدي الى ضعف القانون لان من صفات القاعدة القانونية هو ان تكون عامة, مجردة, وملزمة وهذا غير موجود في مشروع التعديل, ولا ننسى ان الاستناد الدستوري لمشروع التعديل هو المادة 41 من الدستور التي هي من اهم المواد الخلفية الدستورية, اضافة الى كل ذلك فإنه يلغي المادة التي تجرم الزواج خارج المحكمة وعدم

معاقبة المخالف, فأباحة الزواج خارج المحكمة عند رجل الدين سيحدث الفوضى وهو اضاءة لكافة حقوق المرأة.

٣- اهداف مذكرة برنامج تمكين حقوق المرأة

قامت منظمة البارلامنت elbarlament بتنسيق العمل على تنفيذ برنامج "النساء يعدن صياغة العراق" الذي يهدف إلى تحقيق حقوق المرأة. تشارك فيه برلمانيات وسياسيات واكاديميات وحقوقيات وإعلاميات وناشطات عراقية من مناطق مختلفة ومنتميات أندية مختلفة، وكتبن هذه المذكرة بصورة مشتركة.

الاهداف العامة

ان الأهداف المرجوة من هذه المذكرة هي:

- ان تشكل مرجعاً يتم استخدامه من قبل المشرعين وصانعي السياسة وناشطي المجتمع المدني.
- المساعدة في تطوير السياسيات من خلال الدعوة للتعامل وفق ما تحمله من أسس تساعد المرأة على النهوض بواقعها وتعزز من دورها في المجتمع.
- دعم دور المجتمع المدني بما يخدم النساء للمشاركة السياسية عن طريق اعداد برامج التنمية المستدامة من خلال تمكين المرأة واعداد دورات تدريبية لتأهيل النساء، مع توحيد جهود الحراك النسوي على مستوى العراق لتعزيز قدرات النساء في المشاركة السياسية والتفاوض وبناء السلام.

الاهداف الفرعية

ان ابرز الاهداف الفرعية من هذه المذكرة هي:

- اقامة خطة وطنية مشتركة من قبل السياسيات والناشطات لاجل تثقيف المرأة نظرياً وعملياً
- ايجاد وسائل السلام والتعايش السلمي بين مختلف مكونات المجتمع العراقي.
- المساهمة في بناء قدرات المؤسسات الساعية الى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية مع التركيز على مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي وتعزيز حقوق الانسان .
- تفعيل دور الاعلام الايجابي في دعم النساء القياديات من خارج الكوتا.

- تكوين لوبي من النساء القياديات العراقيات في خارج وداخل العراق ومن مختلف المكونات والاختصاصات.
- الانخراط الفعلي في الحياة السياسية للمرأة وليس الشكلي او الصوري فقط .

٤- المستهدفون من المذكرة

المستهدفون من مذكرة برنامج التمكين الحقوقي للمرأة هم:-

- البرلمان والحكومة الاتحادية.
- منظمات مجتمع المدني.
- الاتحادات والجمعيات الثقافية.
- نساء ناشطات.
- الاعلام.
- المذاهب الدينية كافة.
- منظمات دولية.

٥- لمحة عن برنامج تمكين حقوق المرأة

عمل برنامج تمكين حقوق المرأة بأدارة منظمة البارلامنت الالمانية elbarlament مع مجموعة من السياسيات والاكاديميات والحقوقيات والاعلاميات والناشطات من مختلف مناطق وقوميات وأثنيات العراق.

وقد تضمن البرنامج عدة محاور هي:

1. محور السلام والحوار:

إن المرأة كانت وتكون مغيبة من عمليات صنع السلام الراهنة، الأمر الذي يتجلى في الحقائق التالية:

- افتقار مشاركة المرأة في اللجان الاستشارية.
- افتقار مشاركة المرأة في لجان السلام.

- افتقار نسبة نجاح المرأة في اللجان النسوية الموجودة.

وقمنا بتحديد اسباب تغييب المرأة عن المشاركة في صنع السلام كالاتي:

- نقص التعليم، نظراً لارتفاع معدلات الأمية
- العائلة
- ترسيخ النظام القبلي(العشائري)
- ثقافة المجتمع
- نقص في وعي المرأة حول اهمية دورها.
- تسلط الرجل بسبب ضعف المرأة الاقتصادي.
- نقص في التواصل والتنسيق بين النساء.

الحلول التي تم طرحها لاجل تفعيل دور المرأة في عملية صنع السلام:

- رفع نسبة مشاركة المرأة الى 25% في رئاسة اللجان.
- رفع نسبة تمثيل المرأة الى 25% في الحكومة التنفيذية.
- رفع نسبة تمثيل المرأة الى 25% في هيئة مجلس النواب ورئاسة الجمهورية.
- رفع نسبة المرأة في قيادة الاحزاب السياسية الحاكمة الى 30%.
- رفع المرأة الى مناصب القيادة في المجال الاكاديمي والمؤسساتي.
- قيام المرأة بدور التمثيل في مؤسسات المجتمع المدني، والمجال الاكاديمي والبرلمان.
- تدريب مكثف للمرأة للقيام بالدور القيادي بعيد عن تسلط رجال الاحزاب.

2. محور هيكل الدولة والفيدرالية:

ان الحكومة العراقية من بعد التغيير لم تتوفق في تطبيق مبادئ الديمقراطية بحسب ما مذكور في الدستور العراقي حيث تم اعتماد الهويات الفرعية والطائفية بدلاً عن هوية المواطنة والوطن مما ادى بدوره الى تدمير النسيج الوطني في العراق. فقد سلكت الاحزاب السياسية الحاكمة طريق المحاصصة السياسية والتميز بين المواطنين على أسس دينية وطائفية واقليمية، وهذا ما عمل على قتل روح المواطنة لدى الكثير من افراد الشعب. يعاني العراق من أزمة بنيوية أدت إلى:

- توتر داخلي
- تقادم الطائفية
- الصراع بين الحكومة الاتحادية والاقليم.

● فشل في التعايش السلمي بين فئات المجتمع.

نحدد اسباب الازمة التالية:

- استئراء الفساد .
- بناء الدولة وفق المحاصصة السياسية .
- تعدد الولاء الخارجي داخل العراق.
- عدم جدية السلطات الحاكمة في وضع حلول مناسبة للازمة.
- ضعف الاجهزة الرقابية في اداء دورها .
- عدم تطبيق مبدأ الفصل بين السلطات .
- فقدان الثقة في السلطة القضائية.

ناقشنا الحلول التالية:

- بناء دولة المؤسسات المعتمدة على القانون.
- إنشاء حوارات بين مكونات الشعب لاجل اعادة التقارب والتفاهم.
- احترام الهوية الوطنية ووجوب احترام الاخر.
- الاعتماد على الكفاءات الوطنية لحل الازمات.
- اجراء انتخابات بشكل نزيه وبعيد عن التحزبية والمحاصصة.
- رفع الوعي الثقافي لدى عامة الشعب بحقوقه السياسية والاقتصادية وعلى كافة المستويات.
- فصل المؤسسات الدينية عن المؤسسات الحكومية.
- تفعيل دور المؤسسات الرقابية بالدولة.
- تفعيل دور المنظمات المجتمعية في ادارة الدولة.

3. محور المساواة بين الجنسين: العنف ضد المرأة وقانون الاحوال الشخصية :

حيث تواجه المرأة العراقية من مختلف المكونات تحديات كبيرة, اذ تعاني من ظلم وتمييز واضطهاد، وهي تعيش تحت سيطرة الفكر الذكوري المهيمن على المجتمع العراقي، فلا تزال تجري بحقها اجراءات تعسفية وممارسات عنيفة تعود معظمها الى منظومة العادات والتقاليد والفهم الخاطى للدين التي بدورها اصبحت اعلى من القوانين، بعد سيطرة الاحزاب الاسلامية التي اخذت تقرض الشرائع والقوانين من نفسها على المرأة وتدعمها بنصوص فقهية واصبحت جزء من

ادبيولوجيا سياسة تمييز المرأة وعدم مساواتها بالرجل، لتمنعها عن المشاركة الكافية في الحياة السياسية والاجتماعية وحتى الحياة الاقتصادية.

نؤكد ضرورة النظر الى كل مسألة بمفردها، فبعض المشاكل لا تنتج من عدم وجود قانون وانما تعود الى عدم تطبيق القوانين وممارسات اجتماعية/ثقافية، بالاضافة انه هنالك قوة دينية تهدف منذ سنوات عديدة الى تغيير قانون الاحوال الشخصية العراقي 188 لسنة 1959م بخفض السن الادنى للزواج الى عمر التسع سنوات.

فنرى انه في أحوال كثيرة لا تكمن المشكلة في النقص في وجود القوانين ومضمونها وانما في عدم تطبيق القوانين الموجودة.

فالمشاكل التي يعاني منها المجتمع العراقي في الوقت الحاضر وبالذات بعد سيطرة داعش هي:

- نسب الطفل مجهول الاب
- تعدد الزوجات
- السن الادنى للزواج
- بعض الفقرات من قانون الاحوال الشخصية العراقي 188 لسنة 1959م
- الاتجار بالبشر
- اصدار قوانين جديدة

إننا نعتبر الخطوات التشريعية التالية أمراً لا غنى عنه:

- رفع/الحفاظ على سن الزواج الى 18 سنة في العراق عموماً.
- معاقبة رجال الدين الذين يعملون عقد زواج للقاصرات خارج المحكمة .
- فرض شروط صارمة على الرجل الذي يرغب بالزواج الثاني اسوةً في شروط اقليم كردستان.
- يتم بموجب القانون نسب الطفل الى الام في حالة الاطفال مجهولي النسب.
- تعديل القانون فيما يخص جريمة الاتجار بالبشر .
- البقاء على قانون الاحوال الشخصية وتعديل ما يأتي:

- تعديل الفقرة 1 من المادة 41 لقانون العقوبات التي تمنح الرجل حق تأديب الزوجة والاطفال.
- حذف المادة 398 لقانون العقوبات التي تنص على اعفاء المعتصب من العقوبة اذا تزوج المعتصبة.
- تعديل المادة التي تنص على خفض العقوبة بحق مرتكبي جرائم الشرف.

- منع تعدد الزوجات.
- تفعيل قانون رعاية الطفل، الاعتراف بحقوق الاطفال مجهولي النسب.
- تعديل فقرات قانون الميراث فيما يتعلق بالمرأة.
- تعديل المادة التي تخص الاجهاض .

وعلاوة على ذلك نقترح انه يجب ان يتم اصدار قوانين جديدة فيما يتعلق:

- تشريع قانون مناهضة العنف الاسري .
- إيجاد مأوى نساء وضمان أمانة النساء الفاقدرات الحماية من عائلتهن .
- تفعيل القرار 13, 25 فيما يخص اعادة تأهيل المرأة المعنفة .
- تعديل المادة 418 من قانون العقوبات .
- تعديل المادة 409 فيما يخص جرائم الشرف .
- الاتجار بالبشر

4. المشاركة السياسية للمرأة

يختلف مقدار تأثير الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في العراق والعلاقات بين مكونات المجتمع على المناطق المختلفة للعراق. فإن للانتخابات القادمة دور مهم جداً في تحسين وضع المرأة العراقية. إننا بصفتنا نساء ناشطات سياسياً في البرلمان والمجتمع المدني نرغب في تحسين حقوق المرأة. ولهذا الغرض نريد صياغة برنامج سياسي للانتخابات البرلمانية والعمل على تعزيز امكانيات التعاون بين المجتمع المدني والبرلمان، وذلك تحديداً حول موضوع حقوق المرأة، ومن أجل إصدار قانون يمنع العنف الاسري. ويعد التشابك بين البرلمانيات ومطلب الناشطات بتقوية هذه الشبكة جزءاً هاماً لهذه المبادرة. كما يعتبر تناول وضع المرأة الايزيدية والجرائم العنيفة التي ارتكبتها تنظيم داعش الإرهابي في حقها، بالإضافة إلى دور الشباب وحالاتهم في المحافظات المختلفة مهاماً أساسية يجب أن يتولى البرلمان إنجازها خلال الدورة البرلمانية القادمة.

يتطلب ذلك العمل الحازم على تنفيذ المهام التالي:

- حاجة العراق للخلاص من المحاصصة التي هي رأس الفساد في العراق .
- حاجة العراق الى دور المرأة كونها لم تأخذ دورها رغم المحاولات القائمة.
- تغيير المفوضية العليا للانتخابات كونها بينت على نفس نهج المفوضية السابقة.

- تشريع قوانين جديدة من خلال مساعدة المنظمات الدولية للمطالبة بتغيير القانون العراقي كونه اول مطب للخراب في العراق.

٦- التوصيات :

- تعديل قانون الاحزاب بحيث يتم منح الاجازة بشرط ان تكون نسبة الكوتا فيه لا تقل عن 25% لانه يعد خطوة ايجابية في طريق تحقيق المساواة بين الجنسين.
- الزام الكتل في مشاركة المرأة في المناصب الرئاسية الثلاث والوزارات والسلوك الدبلوماسي.
- ادخال المرأة البرلمانية في لجنة الدفاع الامني.
- الزام البرلمان بنسبة لا تقل عن 25% في
- تمثيل المرأة في لجان المفاوضات الخاصة بحل النزاعات وحل السلام على الصعيد الوطني والاقليمي والدولي .
- عدم المساس بنسبة تمثيل النساء في حالة الحصول على الاستحقاق الانتخابي دون حاجة الكوتا.
- تدريب السياسيات والناشطات على المفاوضات والعمل السياسي.
- تدريب منظمات المجتمع المدني على مراقبة الانتخابات.
- إدراج نساء ورجال بإنصاف في قوائم المرشحين.
- تكون الرحلات واللقاءات على الصعيد الدولي مهمة للتشابك السياسي والتبادل الثقافي والاجتماعي.

* * *

www.womenthinkiraqanew.org